الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4343 | الخميس | 13 محرم 1444 هـ | 11 أغسطس 2022 م | السنة الخامسة عشرة

### بضغط تراجع 8 قطاعات على رأسها «الخدمات الاستهلاكية»

# مؤشرات البورصة تتلون بـ«الأحمر»..و«العام» يهبط 25.7 نقطة

## استقرار أسعار النفط الكويتي فوق مستوى 100 دولار للبرميل الواحد ساهم في تعزيز أداء البورصة خلال الفترة الأخيرة

اختتمت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات أمس الأربعاء منخفضة؛ بضغط تراجع 8 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية.

وانخفض مؤشرها العام 7. 25 نقطة ليبلغ مستوى 07. 7690 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 33. 0 في المئة.

وتم تداول 8. 241 مليون سهم عبر 13039 صفقة نقدية بقيمة 46 مليون دينار (نحو 8. 151 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 13. 40 نقطة ليبلغ مستوى 01. 5853 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 68. 0 في المئة من خلال تداول 7. 178 مليون سهم عبر 6406 صفقات نقدية بقيمة 17 مليون دينار (نحو 56 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 5ر20 نقطة ليبلغ مستوى 85. 8573 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 24. 0 في المئة من خلال تداول 6. 62 مليون سهم عبر 6633 صفقة بقيمة 9. 28 مليون دينار (نحو 30 95 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 3. 60 نقطة ليبلغ مستوى 37. 6134 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 97. 0 في المئة من خلال تداول 3. 137 مليون سهم عبر 4576 صفقة نقدية بقيمة 6. 14 مليون دينار (نحو 18. 48 مليون دولار).

وسجلت البورصة تداولات في تلك الأثناء بقيمة 46 مليون دينار، وزعت على 241.48 مليون سهم، بتنفيذ 13.04 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة انخفاض 8 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بـ3.61 %، بينما ارتفع 3 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بنحو 6.29 %، فيما استقر قطاعا المنافع والرعاية الصحية.

وعلى مستوى الأسهم، تصدر سهم «مينا» الارتفاعات بـ25%، بينما تصدر «امتيازات» التراجعات بـ17.08 %.

وبشأن الأنشط، فقد جاء «جي إف إتش» المرتفع 0.31 % في مقدمة الكميات بـ39.04 مليون سهم، بينما تقدم «بيتك» السيولة بقيمة 6.25 مليون دينار، بانخفاض 0.57 %.

أداء البورصة بالفترة الأخيرة

ثمة عوامل أسهمت في دعم مجريات التداول في بورصة الكويت خلال الفترة الماضية أبرزها زيادة قيم السيولة الأجنبية التي تستهدف شركات السوق الأول وأرباح البنوك النصف السنوية علاوة على الاندماجات الأخيرة مما انعش حركة القطاعات المدرجة ونمو القيمة السوقية بنسبة 1ر4 في المئة خلال يوليو الماضي.

وقال اقتصاديون كويتيون بهذا الشأن إن القيمة السوقية للبورصة ارتفعت إلى 8ر45 مليار دينار كويتي (نحو 151 مليار دولار أمريكي) فيما أسهمت عقود التسهيلات البنكية التي حصلت عليها بعض الشركات والنتائج المالية الإيجابية لصناديق الاستثمار التقليدية والإسلامية في دعم حركة السوق عموما.

وأشار الاقتصاديون في لقاءات متفرقة إلى دور استقرار أسعار النفط الكويتي فوق مستوى الـ100 دولار للبرميل الواحد ورغم تقلبات الأسعار في تعزيز أداء البورصة.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة الدرة للخدمات البترولية وليد الحوطي إن بورصة الكويت شهدت منذ بداية العام طفرات عديدة بفضل الأداء المتوازن للشركات التشغيلية لاسيما البنوك التي استفادت من رفع أسعار الفائدة على مدار السبعة أشهر الماضية 4 مرات بواقع ربع نقطة مئوية لكل مرة ما انعكس على أسهمها.

وأضاف الحوطي أن إدارة شركة البورصة مهدت الطريق أمام الشركات الراغبة في الإدراج ونجحت في استقطاب شركات عائلية كما تسعى لخطوات مماثلة نحو الشركات الحكومية خاصة العاملة في قطاع النفط لتكون قيمة مضافة للقطاعات المدرجة ما يصب في مصلحة السوق.

ورأى أن قطاع الاستثمار المدرج حاليا في السوق يحتاج إلى «تفكيك بعض شركاته» أو اندماجها «لأن دورها بات قليلا» بعدما أخذ القطاع البنكي بزمام نشاطاتها وتميز في هذا المسار وبات المستثمر يلجأ إلى تلك البنوك أملا في تحقيق المزيد من العوائد المجزية.

وذكر أن الإستراتيجية المتبعة لشركة البورصة تكللت باجتذاب الكثير من أموال السيولة الأجنبية التي تستهدف شركات السوق الأول واستحوذت على نحو 60 في المئة من التداولات بقيادة محافظها وصناديقها الاستثمارية.

من جانبه رأى عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح القابضة) سليمان الوقيان أن أسهم قطاع البنوك وشركاته التابعة والزميلة تفاعلت بشكل إيجابي مع رفع بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة 4 مرات منذ بداية العام.

وتوقع الوقيان ارتفاعات أخرى في أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة ما يؤثر على ارتفاع التكلفة على الشركات المقترضة مقابل استفادة أسهم القطاع المصرفي لأنها الجهة المقرضة للشركات ما يعزز من متانة أسهمها بالسوق.

وقال إن عمليات الاستحواذ والاندماجات التي شهدتها العديد من الشركات المدرجة «أمر إيجابي» خاصة للشركات الصغيرة التي ترى في اندماجها مع كيانات كبيرة فائدة أكبر وكلفة أقل مشيدا بخطوة استحواذ بيتك على البنك الأهلي المتحد – البحرين ما يعزز قوة البنوك الكويتية في المستقبل والزيادة في الملاءة المالية.

وذكر أن خطوة الاندماج ستعود بالنفع على أسهم الشركتين في السوقين الكويتي والبحريني وستخلق كيانا مصرفيا بقاعدة رأسمالية تزيد على 10 مليارات دولار وأصول تعادل 121 مليار دولار.

من جهته قال رئيس جمعية المتداولين محمد الطراح إن استقرار أسعار النفط الكويتي فوق مستوى 100 دولار للبرميل رغم تقلبات الأسعار عزز أداء البورصة بشكل عام.

وأضاف الطراح أن المكاسب السوقية التي حققتها بورصة الكويت خلال تعاملات شهر يوليو الماضي جاءت مدفوعة بعودة الزخم الشرائي اللافت للمتعاملين بمختلف شرائحهم على الأسهم في ظل توافر عدد من العوامل الإيجابية شهدها السوق لاسيما الإفصاحات النصف سنوية وكذلك توزيع الأرباح المرحلية.

وأوضح أن شركة البورصة شهدت منذ بداية العام حالة من الاستقرار على صعيد تداولاتها رغم الظروف الدولية التي أثرت على العديد من أسواق العالم بفضل الأداء المتوازن لشركات القيادية.

وذكر أن بورصة الكويت نجحت في اجتذاب نوعيات جديدة من الشركات للإدراج في السوق لاسيما العائلية فضلا عن سعيها لاستقطاب بعض الشركات الحكومية لاسيما النفطية منها بهدف إضفاء قيمة مضافة للسوق لترفع من شأن سمعته لدى المستثمرين المحليين والأجانب.وتوقع الطراح أن تشهد مجريات تعاملات البورصة حالة من الزخم خلال الشهرين الحالي والمقبل من أجل تحسين اغلاقات الربع الثالث خاصة على الأسهم التشغيلية في قطاعات البنوك وشركات الاستثمار والخدمات التي استطاعت تحقيق أرباح «جيدة» خلال الفترات الماضية.

جلسة «حمراء» للبورصة

# «وربة» يدعم هيئة الشباب في «تطوير رأس المال البشري»

في إطار مبادرات بنك وربة المجتمعية لدعم الجهود الرامية لتطوير رأس المال البشري المتمثل في فئة الشباب وبالتعاون مع الهيئة العامة للشباب، أوضحت عبد الله الرشيد – رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة – بأن بنك وربة يحرص على دعم مشاريع الدولة تجاه الكوادر الوطنية بهدف تأهيل وتدريب الشباب الكويتي وخلق مسارات مهنية لهم، وتوفير فرص عمل مناسبة لهم.

وأضافت الرشيد بأن بنك وربة يثمن الجهود المبذولة من قبل الهيئة العامة للشباب على رعاية وتطوير الطاقات الشبابية الوطنية من خلال توفير فرص العمل ومساعدتهم على تحديد مساراتهم الوظيفية من خلال تعريفهم بطبيعة العمل في القطاع الخاص وتوفير برامج تدريبية متقدمة لهم لصقل قدراتهم وامكانياتهم وذلك لتشجيع الشباب الوطني للالتحاق بالعمل في هذا القطاع الحيوي وذلك لدعم التوجه الحكومي لتأهيل الكفاءات الكويتية لذلك.

وقالت الرشيد بأن هذا الدعم يعد واجباً وطنياً يهدف من خلاله البنك إلى الاستثمار في الكوادر الوطنية وتطويرها للمساهمة في دعم المسيرة التنموية بدولة الكويت والمشاركة بشكل فعال في بناء الوطن.

واختتمت الرشيد بقولها بأن بنك وربة كان ولا زال سباقاً في تأهيل وتطوير الكوادر ولا سيّما الوطنية منها من خلال برامج تدريب وتطوير متخصصة في التحول الرقمي، وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى الاستثمار والعمليات المصرفية، كما يتم تنفيذ برامج تطوير القيادات بالتعاون مع عديد من الجامعات والمؤسسات المحلية والعالمية الرائدة في مجال التدريب والتطوير، مضيفة بأن استثمار الطاقات الشبابية الكويتية هو استثمار وطني تنفيذاً لرؤية الكويت 2035.

جانب من اجتماع «الموارد البشرية» مع هيئة الشباب

# أرباح «كابلات» الفصلية ترتفع 49 في المئة

أظهرت القوائم المالية ارتفاع أرباح شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية في الربع الثاني من 2022 بنحو 49.02 % سنوياً.

سجلت الشركة أرباحاً بثلاثة الأشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي بقيمة 4.67 مليون دينار، مقابل 3.13 مليون دينار بالربع الثاني من العام السابق.

وبشأن نتائج النصف الأول من 2022 فقد حققت «كابلات» ربحاً بـ10.89 مليون دينار، بارتفاع 146.72 % عن مستواها بستة الأشهر الأولى من 2021 البالغ 4.41 مليون دينار.

ويعود ارتفاع صافي ربح النصف الأول إلى زيادة إيرادات المبيعات والعقود، وارتفاع إيرادات وتوزيعات الأرباح، والحصة من نتائج الشركات الزميلة.

وكانت أرباح «كابلات» قد ارتفعت في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 385.7 % إلى 6.22 مليون دينار، مقابل أرباح الربع المناظر من العام الماضي البالغة 1.28 مليون دينار.

# «أصول للاستثمار» تتحول إلى الخسائر خلال الربع الثاني

كشفت البيانات المالية لشركة أصول للاستثمار، تحول الشركة إلى الخسائر في الربع الثاني من 2022 على أساس سنوي؛ وفق بيان لبورصة الكويت أمس الأربعاء.

وبحسب البيان فإن الشركة حققت خسائر بقيمة 208.82 ألف دينار خلال ثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو الماضي، مقارنة بـ 207.05 ألف دينار أرباح خلال الفترة المماثلة من 2021.

وبشأن النتائج نصف السنوية تحولت الشركة إلى الربحية في ستة أشهر المنتهية 30 يونيو 2022 لتسجل 10.31 ألف دينار ، مقابل خسائر بقيمة 9.57 ألف دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأرجعت الشركة النتائج المالية المحققة إلى أرباح الاستثمارات المالية و إنخفاض مصاريفها.

كانت خسائر الشركة تقلصت بنسبة 99.5% في العام الماضي؛ لتصل إلى نحو 5 آلاف دينار، بالمقارنة بخسائر عام 2020 البالغة 1.07 مليون دينار.

# «مراكز» تتحول للربحية خلال نتائجها الفصلية

تحولت شركة مراكز التجارة العقارية للربحية في نتائج الربع الثاني من 2022، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت أمس الأربعاء.

حققت «مراكز» أرباحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق بقيمة 124.95 ألف دينار، مقابل 82.32 ألف دينار خسائر الربع الثاني من 2021.

الأمر لم يكن مختلفاً في نتائج النصف الأول من العام الجاري، إذ سجلت الشركة ربحاً بـ171.55 ألف دينار، مقارنة بخسائر الستة أشهر الأولى من العام السابق البالغة 128.56 ألف دينار.

وكانت الشركة تحولت إيجابياً أيضاً في الربع الأول من 2022 مسجلة ربحاً بـ46.59 ألف دينار، مقابل 46.24 ألف دينار خسائر نفس الفترة من 2021.

# عمومية «الأولى» توافق على تعديل مواد النظام الأساسي

وافقت الجمعية العام غير العادية «المؤجلة» لشركة الأولى للاستثمار على تعديل المادة 4، والمادة 15 من النظام الأساسي والمادة 6 من عقد التأسيس.

وبحسب بيان لبورصة الكويت، أمس الأربعاء، يتولى إدارة الشركة وفق نص المادة 15 من النظام الأساسي بعد التعديل مجلس مؤلف من 7 أعضاء يتم اختيارهم بالتصويت السري من الجمعية العامة على أن يكون 20% من الأعضاء المستقلين.

وأوضحت التعديلات أن في حالة تعذر الحصول على الحد الأدنى المطلوب لعدد الأعضاء المستقلين من خلال الشروط المبينة مسبقاً، سيتم استبدال غير المستقلين الحاصلين على أقل الأصوات بأعضاء مستقلين من خلال عملية انتخاب منفصلة من بين المرشحين غير الفائزين من هذه الفئة.

أما في حالة ما تم تعيين أعضاء مجلس إدارة وفقاً لأحكام المادة 188 من القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، فيجوز للمساهمين الذين لهم ممثلون في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

وعن التعديلات التي أجريت على المواد 6 من عقد التأسيس و4 من النظام الأساسي، ذكرت أن الأغراض التي أسس الشركة من أجلها القيام بكافة عمليات الاستثمار في جميع القطاعات داخل الكويت وخارجها لحسابها أو لحسابات الغير.

وحددت الشركة 11 نشاطاً لها بعد التعديل يتمثل أبرزهم في الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والمالية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية، مدير محفظة استثمار، شراء الأراضي والعقارات بغرض بيعها أو تأجيرها، والعمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية لحساب الشركة.

كما شملت الأنشطة مراقب الاستثمار، وأمين حفظ ومدير نظام استثمار جماعي ووكيل اكتتاب إلى غير ذلك من الأنشطة.

وحظرت قرارات الجمعية العمومية على الشركة أثناء مباشرتها لأغراضها القيام للغير بفتح الحسابات الجارية، أو حسابات التوفير أو قبول الودائع، أو فتح الاعتمادات المستندية.

يُشار إلى أن البيانات المالية لشركة الأولى للاستثمار، أظهرت ارتفاع خسائر الشركة في العام الماضي بنسبة 29% لتبلغ 1.143 مليون دينار، مقابل خسائر بقيمة 886.019 ألف دينار في العام السابق له.